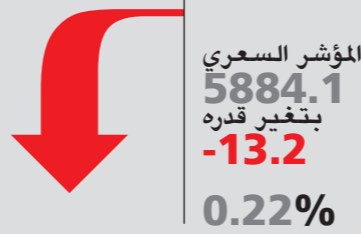


النفط الكويتي يتراجع 2,62 دولار ليستقر عند 105,88 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس أن سعر برميل النفط الكويتي تراجع 2,62 دولار في تداولات أمس الأول ليستقر عند مستوى 105,88 دولارات للبرميل مقارنة بـ 108,50 دولارات للبرميل في تداولات الاثنين. ويأتي تراجع أسعار النفط الخام ليوم أمس الأول بعد صدور بيانات اقتصادية عن الصين والتي تشير إلى نمو الاقتصاد الصيني بنسبة 7,1% خلال الربع الثالث من العام الحالي بأقل من التوقعات باعتبار الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم.



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

آراء قانونية متباينة حول إلغاء تعيين 3 من أعضاء مجلس مفوضي «هيئة الأسواق»

القانون ومحاكمته والاستمرار بالأعوجاج السابق حيث أنها ارتفعت من تغليظ العقوبات الجزائية والمدنية فيه. وقال: «لا تشك أن القانون الجديد ولائحته التنفيذية بحاجة إلى تعديل جزئي بعد التطبيق العملي لها لا قبلها ولا يصعب الاقتصاد الكويتي ويتواءم مع متطلبات السوق العالمية وتجاري مرموق في الكويت مركز مالي

سوق المال ولا يجوز البناء على رأي أحادي وسماع وجهة نظر غرفة التجارة والصناعة مطلب أساسي وحيوي في هذه المرحلة، وعليه لا يمكن القبول بوقف جميع القرارات التي أصدرت بناء على ذلك وأن التهور بكبر وعظم مخالفة المفوضين مبالغ فيه ولا يمكن أن نتجبه وتعتات وقف العمل بقرارات هيئة أسواق المال أشد خطيئة في حق الاقتصاد الكويتي واستقرار بيئة الأعمال.



تباينت آراء قانونية حول رفض مجلس مفوضي هيئة أسواق المال قرار مجلس الوزراء بإلغاء تعيين ثلاثة من أعضاء المجلس، والذي صدر في الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، وقد تبع ذلك إصدار مجلس المفوضين بياناً أكدوا فيه استقلالية الهيئة وأن الأمر برمتها منظر لدى القضاء الكويتي العادل، حيث حددت جلسة يوم 13 نوفمبر 2011 للنظر بالدعوى، كما تم حديد جلسة في 7 مارس 2012 للنظر بالعلن في صفة رئيس الهيئة، وبناء عليه فإن مجلس المفوضين أكد في بيانه استمرار الهيئة في عمله وإنفاذ كل القرارات الصادرة منهم ما لم يصدر حكم قضائي على خلاف ذلك. وفي هذا السياق، قال المحامي والإستاذ الجامعي السابق د.طعمة الشمري لـ«الأنباء» أنه من حيث المبدأ توجد قاعدة قانونية وإدارية تقول إن من يملك التعيين يملك العزل إذا توافرت لديه الأسباب القانونية والإدارية التي تقتضي اتخاذ هذا القرار، لا سيما أنه قرار قاس.



الكندري: إنهاء الخصومة القضائية عقب إبطال عضوية مفوضي سوق المال

أعلن المحامي عبدالله أحمد الكندري أنه بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ 17 أكتوبر 2011 والخاص بإعمال أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن أسواق هيئة المال والإعلان عن بطلان عضوية المفوضين الذين ثبت بحقهم مخالفة حكم القانون بأنه قرر إنهاء دعاوى المرفوعة بهذا الشأن وترك الخصومة.



وجه الكندري الشكر لمجلس الوزراء على اتخاذه مثل هذا القرار الذي سيساهم في فرض هيئة القانون وتعزيز الثقة بسوق رأس المال، كما تقدم بالشكر للاخوة المفوضين على ما بذلوه، مؤكداً احترامه لشخصهم الكريم وان المسألة متعلقة بتطبيق القانون، كما شكر وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي على استجابتها وتسكها بتطبيق القانون.

وقال إن هناك خلافاً قانونياً من القدم حول مسألة بطلان قرارات الجهات الإدارية والهيئات العامة وقد استقر جانباً كبير من فقهاء القانون حول عدم بطلان تلك القرارات بناء على نظرية الموظف العام أو العمومي وإن الهدف من ذلك التوجه واضح وجلي وهو استقرار بيئة الأعمال ويدخل وضع مفوضي هيئة سوق المال الكويتي ضمن هذا الإطار كون أن مفاهيم القانون الإداري استقرت في دول العالم ومنها فرنسا وغيرها على أن الشخص الذي يساهم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شمله بصفة دائمة منصبا يدخل في أشخاص القانون العام عن طريق الموظف العمومي وكل ما صدر منه من قرارات ستكون حكماً صالحاً قانوناً كون أن الجميع تعامل معها بصفة الإلزام والتنفيذ.

يؤيد قرار مجلس الوزراء بعزل هؤلاء المفوضين أو يقوم بإلغائه التشريعي الذي حدد شروط تعيين المفوضين. ولفت د.الشمري إلى أن مجلس الوزراء باعتباره المهيمن على مصالح الدولة هو الذي يقدر ما إذا كان الأمر من حيث الضرورة والاستعجال يقتضي اتخاذ هذا القرار في هذا الوقت أو إرجاءه إلى الوقت المناسب خاصة أن الإشكالية حول تعيين المفوضين الثلاثة كانت قائمة منذ وقت ليس بقصير، ومن ثم فإن استمرار هؤلاء المفوضين في أعمالهم رغم اعتقاد مجلس الوزراء ببطلان تعيينهم فإن ذلك يؤدي إلى إشكالية قانونية أخرى وهي بطلان القرارات التي تصدر عن مجلس المفوضين لأنه يتوجب قرار تعيين ثلاثة منهم عيب قانوني.

المؤيد قرار مجلس الوزراء بما ورد فيه، مؤكداً أن المرجح في ذلك هو النص التشريعي الذي حدد شروط تعيين المفوضين. ولفت د.الشمري إلى أن مجلس الوزراء باعتباره المهيمن على مصالح الدولة هو الذي يقدر ما إذا كان الأمر من حيث الضرورة والاستعجال يقتضي اتخاذ هذا القرار في هذا الوقت أو إرجاءه إلى الوقت المناسب خاصة أن الإشكالية حول تعيين المفوضين الثلاثة كانت قائمة منذ وقت ليس بقصير، ومن ثم فإن استمرار هؤلاء المفوضين في أعمالهم رغم اعتقاد مجلس الوزراء ببطلان تعيينهم فإن ذلك يؤدي إلى إشكالية قانونية أخرى وهي بطلان القرارات التي تصدر عن مجلس المفوضين لأنه يتوجب قرار تعيين ثلاثة منهم عيب قانوني.

المؤيد قرار مجلس الوزراء بما ورد فيه، مؤكداً أن المرجح في ذلك هو النص التشريعي الذي حدد شروط تعيين المفوضين. ولفت د.الشمري إلى أن مجلس الوزراء باعتباره المهيمن على مصالح الدولة هو الذي يقدر ما إذا كان الأمر من حيث الضرورة والاستعجال يقتضي اتخاذ هذا القرار في هذا الوقت أو إرجاءه إلى الوقت المناسب خاصة أن الإشكالية حول تعيين المفوضين الثلاثة كانت قائمة منذ وقت ليس بقصير، ومن ثم فإن استمرار هؤلاء المفوضين في أعمالهم رغم اعتقاد مجلس الوزراء ببطلان تعيينهم فإن ذلك يؤدي إلى إشكالية قانونية أخرى وهي بطلان القرارات التي تصدر عن مجلس المفوضين لأنه يتوجب قرار تعيين ثلاثة منهم عيب قانوني.

● أسامة أبو السعود - مؤمن المصري

وعدا العنيتين للعمل من أجل تطبيق القانون الجديد بصوت الحكمة والمنطق والمصالح العليا للاقتصاد الوطني وقسا للفهم السليم للقانون وما ارتاه المشرع الكويتي وأن يتماشى معه وذلك احتراماً لذلك القانون وأن نعمل من أجل الكويت، لا سيما أن تلك الفترة الانتقالية الحرجة تتطلب من كافة الجهات أطراف العلاقة أن تجتمع على خدمة المصالح العامة للدولة وأن تستقر البيئة المالية والاقتصادية حيث أن سوق البورصة في كافة دول العالم يعتبر أحد أهم مراكز القوى المالية

وعدا العنيتين للعمل من أجل تطبيق القانون الجديد بصوت الحكمة والمنطق والمصالح العليا للاقتصاد الوطني وقسا للفهم السليم للقانون وما ارتاه المشرع الكويتي وأن يتماشى معه وذلك احتراماً لذلك القانون وأن نعمل من أجل الكويت، لا سيما أن تلك الفترة الانتقالية الحرجة تتطلب من كافة الجهات أطراف العلاقة أن تجتمع على خدمة المصالح العامة للدولة وأن تستقر البيئة المالية والاقتصادية حيث أن سوق البورصة في كافة دول العالم يعتبر أحد أهم مراكز القوى المالية

وعدا العنيتين للعمل من أجل تطبيق القانون الجديد بصوت الحكمة والمنطق والمصالح العليا للاقتصاد الوطني وقسا للفهم السليم للقانون وما ارتاه المشرع الكويتي وأن يتماشى معه وذلك احتراماً لذلك القانون وأن نعمل من أجل الكويت، لا سيما أن تلك الفترة الانتقالية الحرجة تتطلب من كافة الجهات أطراف العلاقة أن تجتمع على خدمة المصالح العامة للدولة وأن تستقر البيئة المالية والاقتصادية حيث أن سوق البورصة في كافة دول العالم يعتبر أحد أهم مراكز القوى المالية

وعدا العنيتين للعمل من أجل تطبيق القانون الجديد بصوت الحكمة والمنطق والمصالح العليا للاقتصاد الوطني وقسا للفهم السليم للقانون وما ارتاه المشرع الكويتي وأن يتماشى معه وذلك احتراماً لذلك القانون وأن نعمل من أجل الكويت، لا سيما أن تلك الفترة الانتقالية الحرجة تتطلب من كافة الجهات أطراف العلاقة أن تجتمع على خدمة المصالح العامة للدولة وأن تستقر البيئة المالية والاقتصادية حيث أن سوق البورصة في كافة دول العالم يعتبر أحد أهم مراكز القوى المالية

استأنفوا أمس اعتصامهم الثالث أمام المقر الرئيسي للبنك موظفو «المركزي» يحذرون من الاستقالات الجماعية وخروج الكفاءات



جانب من اضراب موظفي البنك المركزي (متين غوزال)

حتى الدرجة 15 والتي لم يتم صرفها لأي موظف كويتي منذ تطبيق الكادر حتى الآن والواردة في كتاب رئيس ديوان الخدمة المدنية الموجه لثلاث مكاتب المؤرخ في 17/11/2007، علماً بأن المطالبات الواردة في البندين 1 و2 لا تتطلب الرجوع مرة أخرى لمجلس الخدمة المدنية.

3 إمكانية الاستفادة من الموارد المالية المتحصلة من الجزاءات المالية التي يطبقها البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي والمالي في تعديل الكادر والراتب التقاعدي لموظفي البنك تخديراً بعين الاعتبار انخفاض الراتب الأساسي والعلوة الاجتماعية لجميع الموظفين الكويتيين كما كان عليه قبل تطبيق الكادر الحالي مما عكس على الراتب التقاعدي للموظف الكويتي في البنك حتى أصبح من أقل الرواتب التقاعدية على مستوى الكويت.

4 تعديل الكادر الحالي وإلغاء التفرقة بين الإدارات ومعالجة السلبات التي أقرها هذا الكادر والتي أدت إلى الرسوب الوظيفي لمعظم الموظفين الكويتيين نتيجة التطبيق الخطأ للمركز والتعليمات والاسس التي أصدرها البنك المركزي لاحقاً والتي أدت لهذا الرسوب الوظيفي.

5 صرف بدل صرافة موظفي قسم النقد والذي كانوا يتقاضونه سابقاً قبل إقرار الكادر الحالي حيث أنهم يتحملون أعباء وظيفية ومسؤولية كبيرة بالإضافة لتحملهم العمل في بيئة وظيفية غير صالحة للعمل، وكذلك منح بدل نوبة للعاملين في قسم الأمن والسلامة.

6 تعديل نظام جزاءات الخصم المطبق بحق الموظفين حيث تمت مجازاة الموظف بارتبعة جزاءات محففة وهذا ما يتعارض مع قوانين الخدمة المدنية والدستور الكويتي والافتقار لجزاء

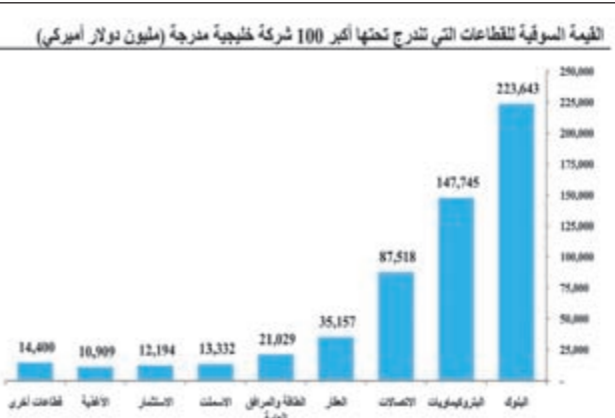
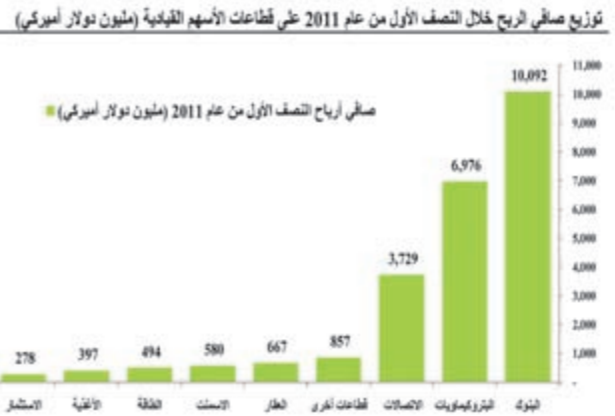
88 مليار دولار موزعة على 11 شركة وطنية وشركة صناعات قطر الإمارات للاتصالات وشركة الاتصالات السعودية وشركة زين للاتصالات الكويتية بقيمة سوقية تصل إلى 22 مليار دولار و 19 مليار دولار و 14,4 مليار دولار على التوالي. في حين توزعت الـ 34 شركة المتبقية على عدد قطاعات أبرزها العقار والطاقة والاسمنت والاستثمار والأغذية بنسب متفاوتة تراوحت بين 2% و 16% من إجمالي القيمة السوقية لحفظة الأسهم القيادية.

وحددت الشركة على المستقرة تعتبر الأسهم القيادية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب حيث تتمتع بقاعدة أصول جيدة دولار أو ما يعادل 12,6% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم القيادية. وعلى صعيد القطاعات، كان لقطاع البنوك الحصص الأكبر في القائمة (42 بنكا)، تقدمها مصرف الراجحي أكبر البنوك الخليجية بقيمة سوقية بلغت 27,6 مليار دولار، وبنك قطر الوطني وبنك الكويت الوطني بقيمة سوقية تصل إلى 25 مليار دولار و 16 مليار دولار على التوالي. بلغت القيمة السوقية للبنوك الـ 42 حوالي 224 مليار دولار أو ما يعادل 40% من إجمالي القيمة السوقية لحفظة الأسهم القيادية، حيث جاء قطاع الشركات البتروكيماوية في المركز الثاني بنسبة 26% وقيمة سوقية بلغت 148 مليار دولار موزعة على 13 شركة منها 11 شركة سعودية، وجاء قطاع الاتصالات ثالثاً بـ 15% أو ما يعادل

وأكّد التقرير على أن معظم الأسهم القيادية لم تستطع مقاومة الهبوط الحاد الذي شهدته الأسواق الخليجية منذ بداية العام نتيجة الاضطرابات السياسية الإقليمية والأثر السلبية التي نجمت عن أزمة الديون السيادية في أوروبا، حيث تمكنت 30 شركة فقط من أصل 100 شركة من تحقيق ارتفاعات في أسعار أسهمها منذ بداية عام 2011 والتي في غالبيتها من قطاع البنوك والإسمنت والشركات البتروكيماوية.

ثلاثة أسهم قيادية هي بنك قطر الوطني وشركة العقارية. وفي الكويت، بلغ عدد الشركات المدرجة ضمن قائمة أكبر 100 شركة خليجية 17 شركة بقيمة سوقية إجمالية تصل إلى 75,7 مليار دولار أو ما يعادل 13% من إجمالي القيمة السوقية لمحفظة الأسهم القيادية، حيث جاء بنك الكويت الوطني وشركة زين للاتصالات ضمن المركز العشرة الأوائل بقيمة سوقية تصل إلى 16 مليار دولار و 14,4 مليار دولار على التوالي. أما بالنسبة للشركات الإماراتية في كل من سوق دبي (9 شركات) و أبو ظبي (9 شركات)، فقد بلغت قيمتها السوقية مجتمعة حوالي 71 مليار دولار أو ما يعادل 12,6% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم القيادية.

وكانت الشركة على المستقرة تعتبر الأسهم القيادية أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب حيث تتمتع بقاعدة أصول جيدة دولار أو ما يعادل 12,6% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم القيادية. وعلى صعيد القطاعات، كان لقطاع البنوك الحصص الأكبر في القائمة (42 بنكا)، تقدمها مصرف الراجحي أكبر البنوك الخليجية بقيمة سوقية بلغت 27,6 مليار دولار، وبنك قطر الوطني وبنك الكويت الوطني بقيمة سوقية تصل إلى 25 مليار دولار و 16 مليار دولار على التوالي. بلغت القيمة السوقية للبنوك الـ 42 حوالي 224 مليار دولار أو ما يعادل 40% من إجمالي القيمة السوقية لحفظة الأسهم القيادية، حيث جاء قطاع الشركات البتروكيماوية في المركز الثاني بنسبة 26% وقيمة سوقية بلغت 148 مليار دولار موزعة على 13 شركة منها 11 شركة سعودية، وجاء قطاع الاتصالات ثالثاً بـ 15% أو ما يعادل



17 شركة كويتية ضمن القائمة بـ 75,7 مليون دولار

الأساسية (سابق) حيث تصدر الأسهم القيادية الخليجية بقيمة سوقية تبلغ 74 مليار دولار. وتحل قطر المرتبة الثانية من حيث المساهمة في أكبر 100 شركة خليجية بعدد 20 شركة وقيمة سوقية تصل إلى 114 مليار دولار وقيمة 20% من إجمالي المحفظة، كما تشكل هذه الشركات حوالي 9,4% من إجمالي القيمة السوقية لبورصة قطر البالغة 121 مليار دولار، وذلك بدعم من

| مليون دولار أمريكي | عدد الشركات | القيمة السوقية | للـ 100 شركة | مضاعف السعر للربحية | مضاعف السعر للقيمة المتبقية |
|--------------------|-------------|----------------|--------------|---------------------|-----------------------------|
| السعودية | 39 | 289,317 | 7/51 | 89 | 1,82 |
| قطر | 20 | 113,994 | 5/20 | 84 | 1,93 |
| الكويت | 17 | 75,710 | 13/17 | 69 | 1,87 |
| أبوظبي | 9 | 48,615 | 9/9 | 68 | 1,28 |
| دبي | 7 | 22,458 | 4/4 | 47 | 0,78 |
| البحرين | 5 | 9,618 | 2/2 | 58 | 0,95 |
| مسقط | 3 | 6,217 | 1/1 | 39 | 1,64 |
| الإجمالي | 100 | 565,929 | 100/100 | 80 | 1,67 |

المصدر: بحث كامكو

● محمود بدر

«كامكو»: 566 مليار دولار القيمة السوقية لأكثر 100 شركة مدرجة في الأسواق الخليجية.. وأصولها 1,6 تريليون دولار

أصدرت إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) تقريراً يلقي الضوء على أداء أكبر 100 شركة خليجية من حيث القيمة السوقية للشركات المدرجة مدرجة في أسواق الأسهم الخليجية (الأسهم القيادية). ويتناول التقرير توزيع تلك الشركات على الأسواق والقطاعات بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الربحية والتقييم، وتتوزع الـ 100 شركة على عدة قطاعات أساسية (البنوك - البتروكيماويات - الاتصالات - العقار - الطاقة والمرافق العامة - الإسمنت - الاستثمار - الأغذية - وقطاعات أخرى تتمثل في الصناعة والنقل والتأمين) حيث تتصدر القائمة قطاعات البنوك والبتروكيماويات والاتصالات.

وفي تحليل لأكثر 100 شركة من حيث القيمة السوقية تم اختيارها من قائمة الـ 640 شركة مدرجة في أسواق الأسهم الخليجية، يتبين أن إجمالي القيمة السوقية لتلك شركات بلغ 566 مليار دولار أو ما يعادل 80% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية والبالغة 708 مليارات دولار كما في 16 أكتوبر 2011. ويتميز أداء تلك الأسهم بالخبايا والريحية العالية حيث تشكل الداعم الأساسي لأداء أسواق الأسهم الخليجية وتتداول أسهمها عند مستويات مقبولة مقارنة ببقاى الأسهم.

كما تتصدر الشركات السعودية قائمة الشركات الخليجية الـ 100 من حيث عدد الشركات البالغة 39 بقيمة سوقية تبلغ 289 مليار دولار أو ما يعادل 51% من إجمالي القيمة السوقية، كما تشكل تلك الشركات والتي في غالبيتها من قطاع البنوك والبتروكيماويات والاتصالات حوالي 89% من إجمالي القيمة السوقية لسوق المال السعودي. على صعيد الشركات السعودية، جاءت 4 شركات (سابق - الراجحي - الأسهم السعودية والشركة السعودية للكهرباء) ضمن قائمة أكبر عشر شركات خليجية من حيث القيمة السوقية، وفي المقدمة الشركة السعودية للصناعات

في 16 أكتوبر 2011. ويتميز أداء تلك الأسهم بالخبايا والريحية العالية حيث تشكل الداعم الأساسي لأداء أسواق الأسهم الخليجية وتتداول أسهمها عند مستويات مقبولة مقارنة ببقاى الأسهم. كما تتصدر الشركات السعودية قائمة الشركات الخليجية الـ 100 من حيث عدد الشركات البالغة 39 بقيمة سوقية تبلغ 289 مليار دولار أو ما يعادل 51% من إجمالي القيمة السوقية، كما تشكل تلك الشركات والتي في غالبيتها من قطاع البنوك والبتروكيماويات والاتصالات حوالي 89% من إجمالي القيمة السوقية لسوق المال السعودي. على صعيد الشركات السعودية، جاءت 4 شركات (سابق - الراجحي - الأسهم السعودية والشركة السعودية للكهرباء) ضمن قائمة أكبر عشر شركات خليجية من حيث القيمة السوقية، وفي المقدمة الشركة السعودية للصناعات